العرب
الجمعة 2021/01/01
السنة 43 العدد 11928

الفشل الميداني والسياسي يدفع البوليساريو إلى تصعيد خطابها

الجبهة الانفصالية تتبنى شرطا غير واقعي لاعتراف المغرب بوجودها

بعدما حقق المغرب نجاحات سياسية وميدانية ودبلوماسية في ملف الصحراء، تأبى جبهة البوليساريو الانفصالية إلا أن تعاند الواقع، إثر تأكيدها بأنها لن تعود إلى طاولة التفاوض إلا في حالة اعتراف الرباط بها كدولة ذات سيادة وكاملة العضوية في الاتحاد الأفريقي.

محمد ماموني العلوي

الرباط – في تناقض واضح مع قرارات مجلس الأمن وتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أكد ما يسمى بـ"الناطق الرسمي باسم الحكومة الصحراوية وزير الإعلام"، حمادة سلمى الداف، أن الجبهة "لا تعترض على الحلول السلمية، بل هي مقتنعة بأن الحل السلمي يبقى الغاية الأولى، غير أنها مصرة على مواصلة الكفاح المسلح".

وأشار القيادي في الجبهة الانفصالية إلى استعداد الميليشيات المسلحة لـ"إعادة بعث اتفاق وقف إطلاق النار، لكن شريطة تسليم واعتراف المغرب بوجود دولة الصحراء".

ويبدو أن ملامح التعاطي مع ملف الصحراء ستتغير مع توقيع دونالد ترامب (المنتهية ولايته) مرسوما رئاسيا يقضي باعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء، وقد كان ذلك بتاريخ 10 ديسمبر 2020، ولهذا استبعد محمد لمين الراكب، رئيس جمعية العائدين إلى المغرب للتنمية المندمجة والدفاع عن الوحدة الترابية، "أن يعترف المغرب بجبهة البوليساريو ككيان مستقل وعضو في منظمة الاتحاد الأفريقي".

البوليساريو لا تبدي استعدادا للتسوية السياسية

وأكد محمد لمين الراكب، في تصريح لـ"العرب"، أن "أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب من حلول لطي ملف الصحراء هو مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، لافتا إلى أن دور الجزائر في الصراع بصفتها الحاضن والداعم والممول للجبهة من مصلحتها عدم نزع فتيل الحرب بين المغرب وجبهة البوليساريو لإضعاف المغرب جيوستراتيجيا، لبسط نفوذها في منطقة الصحراء البوابة على أفريقيا وأوروبا".

وتحاول جبهة البوليساريو لعب ورقة الضغط غير المتناسب واستباق تعيين مبعوث أممي جديد للصحراء، بتمرير شروط مستحيلة التحقق خصوصا بعد هزائم متكررة ميدانيا بالكركرات وفي غيرها من المحافل الدولية.

وتجاوزت قرارات مجلس الأمن خيار الاستفتاء واتفاق المنتظم الدولي على أن الحل السياسي يمر عبر مبادرة الحكم الذاتي التي تمّ وصفها بالموضوعية والواقعية، ويقول مراقبون أن أيّ حل آخر تريده البوليساريو ومن يدعمها هو "عبث سياسي وانتحار ميداني".

وقالت مصادر دبلوماسية لـ"العرب"، إنه في انتظار تعيين مبعوث غوتيريش للصحراء، ستعرف العملية السياسية بين الأطراف المعنية بملف الصحراء اختلافا عمّا كانت عليه في السابق من ناحية الإجراءات وشروط التفاوض، ارتباطا بالتغييرات الموضوعية والشكلية المستجدّة والمرتبطة بالتطورات الحاصلة.

وسبق أن أكد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن موقف المغرب كان على الدوام يقوم على أنه "لا مسار سياسيا مع عصابات، لا مسار سياسيا مع قطاع الطرق، لا مسار سياسيا مع من هو فاقد للمصداقية، ومن يشتغل كجماعات مسلحة وكعصابة".

وفي هذا الصدد تعمل البوليساريو على أن يكون حضورها ضروريا في أي مباحثات مقبلة، بعدما تيقنت أن المغرب يريد أن تكون الجزائر مخاطبا مباشرا له في أيّ عملية تفاوضية أو مسار سياسي.

وأكد الخبير في ملف الصحراء، نوفل بوعمري، أن البوليساريو أصبحت تتبنى مواقف متناقضة ولا تساير توجهات الأمم المتحدة ولا العملية السياسية التي تحدث عنها قرار 2548، وهو موقف يعكس رغبة البوليساريو في التراجع عن إعلان الحرب والعودة إلى المسار السياسي لكن بشكل يحفظ ماء وجهها داخل المخيمات.

وشدد بوعمري، في تصريح لـ"العرب"، أن المغرب لا يمكن تصوره يعترف بالبوليساريو، لأنها أولا غير معترف بها من غالبية الدول، كما أن الأمم المتحدة لا تعترف بها، والبوليساريو هي طرف ثانوي في النزاع باعتبارها تنظيم وليس كيانا يمثل دولة، لذلك هذا المطلب هو تعبير عن حالة هذيان سياسي تعيشه البوليساريو.

وكرست قرارات مجلس الأمن دور الجزائر كطرف رئيسي في النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، حيث تمّ ذكر الجزائر خمس مرات في القرار الأخير للمجلس، على غرار المغرب. كما حددت ملامح الحل السياسي، وينبغي أن يكون واقعيا وعمليا ومستداما وتوافقيا. وهو ما يمثل تجسيدا لمبادرة الحكم الذاتي، التي كرّست وجاهتها جميع قرارات مجلس الأمن منذ عام 2007.

وشدّد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش على أنه "من الضروري ألّا ينقطع سير هذه العملية السياسية" ولاسيما من خلال مسلسل الموائد المستديرة التي جمعت المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا، حاثا مبعوثه الشخصي المقبل على "البناء على التقدم المحرز".

وفي هذا السياق، أكد غوتيريش، في توصيات تقريره الأخير لمجلس الأمن حول الصحراء المغربية، أنه يظل مقتنعا بأن "حل قضية الصحراء أمر ممكن رغم توقف العملية السياسية منذ استقالة المبعوث الشخصي هورست كوهلر".

وبعدما وقع في معبر الكركرات من استفزازات خطيرة من طرف البوليساريو وتهديدها لانسيابية الحركة بين المغرب وموريتانيا ودول أفريقيا عبر المعبر، اقتنعت الدبلوماسية المغربية بأنها أعمال بلطجة وعصابات يصعب الجلوس معها إلى طاولة المفاوضات دون شروط صارمة.

فإلى جانب الانتصارات الدبلوماسية، نفذت القوات المسلحة الملكية في 13 من نوفمبر الماضي، عملية ناجحة في معبر الكركرات الحدودي مع موريتانيا، لتحريره من عناصر الجبهة الانفصالية، الذين تسببوا في تعطيل الحركة فيه لأكثر من ثلاثة أسابيع، ذلك التحرك المغربي الذي عرف إشادة دولية واسعة وإدانة للبوليساريو.

وقال متابعون للشأن الصحراوي، إن الظروف التي ساهمت في عضوية البوليساريو داخل الاتحاد الأفريقي لم تعد موانية، وشرطها الآن باعتراف المغرب بها لا يستند إلى أيّ أساس سياسي أو اجتماعي أو دبلوماسي.

الجزائر تعتمد اللقاح الروسي للتطعيم ضد وباء كورونا

صابر بليدي

الجزائر – حسمت الحكومة الجزائرية مسألة لقاح فايروس كورونا، بالإعلان عن اختيار اللقاح الروسي "سبوتنيك 5"، وإبرام السلط المتخصصة صفقة مع المخبر الروسي، واعتمدت في ذلك على جملة من المعايير كمرونة النقل والتخزين والوفرة، الأمر الذي يغلق الباب أمام اللقاحات الأخرى، ويعزز الشراكة المميزة بين الطرفين الجزائري والروسي.

وبرر رئيس الهيئة الوطنية لترقية وتطوير الصحة مصطفى خياطي اختيار بلاده للقاح المذكور، بكونه "الأكثر عقلانية"، وأن "الاتفاق بين الطرفين بني على دراسات واقتراحات ومفاوضات اللجنة العلمية والمخبر الروسي، دامت حوالي خمسة أشهر".

وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، قد أمر الحكومة، في الظهور المسجل له على حسابه الشخصي بتويتر من مقر قضاء نقاهته، منتصف شهر ديسمبر، بـ"توفير اللقاح والشروع في التلقيح خلال شهر يناير الجاري"، واضعا بذلك حدا لحالة التردد التي سادت الموقف الرسمي خلال الأسابيع الماضية.

وأوضح مصطفى خياطي في تصريح لموقع "سبق براس"، بأن "المباحثات النهائية بخصوص اختيار اللقاح المعتمد اقتصرت على خيارين أساسيين وهما الصيني والروسي، لامتثالهما للمعايير والتعريفات التي تطرحها المنظمة العالمية للصحة".

وأضاف بأن "الاستقرار على الخيار الروسي اقترن بدوافع كمية، نظرا للتهافت العالمي على اللقاحات، فالمخبر الروسي أمّن للجزائر حجم الجرعات المطلوبة"، فضلا عن "تركيبة اللقاح"، كون اللقاح الصيني يحتوي على مادة "الجيلاتين" المستخلصة من الخنزير، وهو ما خلق توقعات بإمكانية عزوف نسبة من الجزائريين عن تلقي اللقاح لاعتبارات دينية، على عكس اللقاح الروسي الخالي من المادة المذكورة.

وكان الباحث في علم المناعة محمد ملهاق، قد صرح بأن "اللقاح الروسي والصيني هما القريبان لتلبية الحاجيات الوطنية، قياسا بالإمكانيات الإضافية التي تتطلبها عملية شحن ونقل وتخزين اللقاح الأميركي، خاصة وأن الجزائر تمتد على مساحة جغرافية تفوق المليوني كلم مربع".

ولفت رئيس الهيئة الوطنية لترقية وتطوير الصحة، إلى أن إسقاط لقاحات "أسترازينيكا" و"فايزر- بايونتيك" من دراسة اللقاحات التي سيتم استيرادها، يعود أيضا إلى تركيبتهما الجينية التي تتطلب تخزينا في درجة عالية من البرودة (ناقص 70 درجة مئوية)، وأن تبني اللقاح الروسي، لن يطرح مشكلا، في حال توفر لقاحات تتكيف مع الإمكانيات اللوجستية للبلاد.

> رئيس الهيئة الوطنية لترقية وتطوير الصحة يبرر الاختيار بكونه الأكثر عقلانية وبني على دراسات اللجنة والمخبر الروسي

وأكد على أن حملة التلقيح التي ستشرع فيها الجزائر مطلع شهر يناير، ستعنى بالطواقم الطبية وذوي الأمراض المزمنة لاسيما المسنين، في إطار الأولويات المحددة من طرف الجهات العلمية.

وأعلن وزير الاتصال والناطق الرسمي للحكومة عمار بلحيمر، في البيان الذي توج اجتماع الحكومة المنعقد الأربعاء، بأن "معهد باستور باشر سلسلة من الاستشارات مع الشركة الروسية المنتجة للقاح سبوتنيك 5 في وقت تتواصل استشارات أخرى مع أطراف أجنبية أخرى".

وذكر الوزير بأن "وزارة الصحة أبرمت عقدا مع الجهة المنتجة للقاح 'سبوتنيك 5' الروسي، وتمت مباشرة اتصالات من قبل معهد باستور الحكومي حول طريقة إتمام الصفقة". لكنه أشار إلى أن المفاوضات جارية مع مخابر دولية أخرى لشراء اللقاح بكميات كافية، من أجل مباشرة عمليات التطعيم الشهر الجاري.

جهود حثيثة للحصول على اللقاح

موجة جديدة من الإضرابات في تونس مع مطلع العام الجديد

خالد هدوي

تونس – تشنّ عدة نقابات وتنسيقيات عمالية جهوية في تونس سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات مع مطلع العام الجديد، تنديدا بالأوضاع الاجتماعية والمهنية المتردية، وسياسة "المماطلة" التي تنتهجها الحكومة في الإيفاء بوعودها، في وقت ترزح فيه البلاد تحت أزمة اقتصادية وسياسية لم تعرفها منذ الاستقلال، عمقت آثارها جائحة فايروس كورونا المستجد.

وأعلنت محافظتا القصرين وقفصة عن دخولهما في إضراب عام مع بداية العام الجديد للمطالبة بمواطن شغل وتنمية، في خطوة يرى مراقبون أنها حركة احتجاجية حديثة بعد موجة إضرابات عامة شملت سابقا عدة ولايات (محافظات) على غرار تطاوين والقيروان وباجة وجندوبة وقابس.

وتدخل محافظة قفصة التونسية (جنوب غرب) في إضراب عام في السابع من يناير القادم، للاحتجاج ضد الحكومة بسبب التأخر في تطبيق قرارات سابقة تخص التنمية والتشغيل في الجهة.

وتضم قفصة مناطق الحوض المنجمي المنتجة للفوسفات (المتلوي والرديف والمضيلة وأم العرايس). وشهد إنتاج الفوسفات التونسي انهيارا إلى قرابة النصف مقارنة بمعدلات ما قبل سنة 2010 بسبب الاحتجاجات الاجتماعية والاعتصامات في الجهة ضد البطالة وتردي الظروف المعيشية.

ومن جهته حدد اتحاد الشغل في محافظة القصرين (وسط) تاريخ 26 يناير القادم لانطلاق الإضراب العام، وهو تاريخ يحمل رمزية كونه يذكر بصدامات سابقة بين أنصار الاتحاد والأجهزة الأمنية في احتجاجات اجتماعية ضد حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة عام 1978.

وتواجه السلطات التونسية موجة جديدة من الاحتجاجات قد تستهدف من جديد غلق مواقع الإنتاج، ما يفاقم أزمة الاقتصاد التونسي المُنهك أصلا بتداعيات جائحة كورونا والتداين.

المحتجون يرفضون الحلول الوقتية

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان، "أن هذه الاحتجاجات تأتي كرد فعل نقابي بعد 10 سنوات من التجاهل الممنهج للاستحقاقات الشعبية من تنمية وتشغيل، خاصة بعد تفاقم مشاكل الولايات الداخلية على غرار سيدي بوزيد وقفصة والقصرين..".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب"، "أن الحركات الاحتجاجية تعبر عن الفشل الحكومي المتكرر من فترة إلى أخرى، وهناك إصرار على تغيير المنوال الاقتصادي، مقابل تشبث الطبقة السياسية به".

وتابع "بعد مرور أكثر من سنة على انتخاب البرلمان التونسي، هناك حالة من الإحباط الكبير التي تعيشها تونس جراء الفشل ويصعب تقييمها خاصة وأن كل الاستحقاقات تساقطت وتهاوت، فضلا عن الغياب الممنهج للبرلمان خلال سنة في أسوأ صورة، خدمة للأجندات الضيقة على حساب مشاغل المواطنين".

وأشار إلى "أن الغضب يتصاعد من هذه المنظومة وحان وقت تغييرها، وإن لم تفهم الطبقة السياسية هذه المشاكل سيحدث انفجار اجتماعي".

وتعرف تونس أزمة اقتصادية حادة، إذ تتوقع الحكومة انكماش الاقتصاد المحلي بنهاية 2020 بحوالي 7 في المئة تحت وطأة وباء كورونا والأزمة الاجتماعية، في أسوأ مؤشر للاقتصاد منذ منتصف القرن الماضي.

وتواجه شركات القطاع العام صعوبات مالية، وبعضها مهدد بالإفلاس نتيجة نقص الموارد المالية. وتأمل تونس في أن يبدأ اقتصادها في التعافي من تأثيرات الأزمة بعد ركود تاريخي هذا العام.

وسبق أن وافق البرلمان التونسي، على ميزانية بقيمة 19 مليار دولار في العام القادم، تنطوي على عجز مالي نسبته 6.6 في المئة.

وتعاقبت على تونس 9 حكومات منذ 14 يناير 2011 جلها تنتمي إلى أحزاب سياسية باستثناء مهدي جمعة والحبيب الصيد وهشام المشيشي.

وترى أطراف بعينها أن الاحتجاجات تزامنت مع الحديث عن حوار وطني للإنقاذ، وقد تكون بوصلته، حيث أنه من المتوقع أن تكون التحركات الاحتجاجية في علاقة وثيقة بفحوى الحوار ومواضيعه.

وأكد النائب بالبرلمان حاتم المليكي في تصريح لـ"العرب"، "أن الاحتجاجات ستخلق أجواء عامة ومختلفة بالبلاد، في ظل المعطى الجديد المتعلق بتنظيم الحوار الوطني المرتقب".

وقال "إن الاحتجاجات ستكون ورقة ضغط على الحكومة لفرض الحوار وجعل أهدافه اقتصادية تبعا لتحركات الشارع، وتواصل الإضرابات بشكل منظم أو عفوي ستكون له تداعيات كبيرة".

ولاحظ المليكي"أن حكومة المشيشي قد تورط نفسها في ظل غياب رؤية واضحة واستراتيجية مدروسة لإرساء إصلاحات وتحقيق مطالب المحتجين".

حاتم المليكي

> الحكومة قد تورط نفسها في ظل غياب استراتيجية واضحة

وتعد العدالة التنموية والاجتماعية والتوزيع المتساوي للثروة بين الجهات مسؤولية صعبة للحكومة الحالية كما هو الحال للحكومات السابقة، ما يتطلب دفع عجلة الاستثمار والبحث عن فرص عمل جديدة للعاطلين والمهمشين.

ولم ينتج اقتصاد ما بعد الحجر الصحي الشامل فرص عمل جديدة أو عودة قوية لأنشطة الإنتاج مثلما هو حال القطاع السياحي الذي خسر خلال الثلاثي الثالث 7.42 في المئة من مداخيله.